PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**4-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Petroleum War between Iran and the Gulf Coming**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Al Sayed Soliman**

حرب «بترولية» قادمة بين إيران والخليج

اقتصاديون: رفع الحظر على صادرات النفط الإيرانى يصيب السوق العالمية بـ«التخمة»

كتب- السيد سليمان:

«إيران القوة البترولية القادمة».. هذا ما رآه عدد من المحللين، متوقعين أن تعود طهران بقوة إلى ساحة الاقتصاد العالمى، حيث تنافس صادراتها من النفط نظيرتها الخليجية بعد رفع العقوبات عنها، إثر التوصل لاتفاق بشأن برنامجها النووى.

معظم خبراء الصحف الاقتصادية اتفقوا على أن الاتفاق سيؤثر على أسعار السلع، لا سيما النفط الذى تعد طهران أحد أكبر منتجيه فى العالم، مضيفين أنها ستتمكن من رفع حجم صادراتها النفطية بكميات تتراوح بين ٢٠٠ و٦٠٠ ألف برميل يوميا فى غضون ستة أشهر بعد رفع العقوبات الدولية عنها.

يشار هنا إلى أنه بعد فرض العقوبات على إيران فى عام ٢٠١٢، تقلصت صادراتها النفطية بنحو ١.٥ مليون برميل يوميا.

تقرير تحليلى لمؤسسة «إنرجى أسبيكت» العالمية المستقلة المتخصصة فى تحليل أسواق الطاقة، استبعد إمكانية تخفيف العقوبات المفروضة على إيران قبل مضى فترة تتراوح بين ستة أشهر وعام، من تاريخ توقيع الاتفاق النهائى فى نهاية يونيو المقبل، حسب ما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية.

التقرير أضاف أن إيران تحتاج أيضا لعدة أشهر أخرى، من أجل رفع حجم إنتاجها من النفط وزيادة صادراتها، مترقبا حينها تراجعا فى أسعار النفط نتيجة لزيادة المعروض النفطى فى الأسواق.

بدورها، ذكرت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية، أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه حال تطبيقه بصورة رسمية فى مطلع يوليو المقبل سيصيب أسعار النفط فى مقتل، مع توقعات بحدوث تخمة فى المعروض من شأنها أن تزيد الطين بلة فى أسعار النفط المتراجعة بالأساس نتيجة وفرة العرض وتراجع الطلب. «فايننشيال تايمز» توقعت أن الاستئناف السريع للصادرات النفطية الإيرانية من شأنه أن يزيد من تذبذب أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، ولكنها استبعدت أيضا حدوث تأثير فورى على مدى الأيام القليلة المقبلة. صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية ترى أن صراعا خفيا ينتظر أن يبدأ فى الأجل القريب على الحصة السوقية العالمية بين السعودية على وجه التحديد وطهران، التى كانت تبيع نفطها بعلاوات سعرية مرتفعة للغاية من أجل تشجيع الزبائن على الشراء، وهو الأمر الذى لن تحتاج إليه فى المستقبل القريب مع دخول رفع العقوبات حيز التنفيذ.